

Distr.: General  
25 December 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية  
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية  
العامة: الموضوع ذو الأولوية: إعادة التفكير في  
التنمية الاجتماعية في العالم المعاصر وتعزيزها

بيان مقدم من المجلس النسائي لجمعية التعاون التعليمي، وهو منظمة غير  
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

261214 261214 14-65390X (A)



## البيان

السياسات التي تركز على الأسرة هي السبيل إلى التنمية الاجتماعية

قدمت جمعيتنا اليوم العديد من الآراء المتنوعة بشأن كيفية التعجيل بالتنمية البشرية والاجتماعية. وأيا كان شكل الاستراتيجية المقترحة، يظل السؤال المطروح هو: كيف يمكن تحقيق التنمية دون حماية الوحدة الأساسية في المجتمع؟

فلا يمكن لأي مجتمع بشري أن يحقق التنمية الحقيقية ما لم تنمو الأسرة، التي هي أساس المجتمع. وتعتمد قوة كل أمة ورفاه شعبها إلى حد كبير على مدى استقرار أسرها وقوتها. فالأسر هي اللبنة الأساسية في بناء المجتمع، ولذلك فهي تقوم بدور لا غنى عنه في تحقيق التنمية الاجتماعية.

وهي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تعليم الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية، و تغرس فيهم قيم المواطنة والشعور بالانتماء إلى المجتمع. وهيكّل الأسرة هو الذي يوفر لكل فرد احتياجاته من الرعاية والدعم الماديين وغير الماديين. وهذه الرعاية مهمة، لا سيما في حالة الأطفال وكبار السن والمرضى. وتوفر الأسرة لأفرادها الحماية من المشاق الكبيرة قدر الإمكان.

فكل فرد يحتاج إلى أسرة. ولا يمكن قياس التنمية بكثرة السلع والخدمات المتوفرة في البلد فحسب، لأن التنمية الاجتماعية المستدامة ليست مجرد مفهوم اقتصادي. فهي تشمل أيضا بعدا أخلاقيا عميقا بالنسبة لكل شخص.

ولا يمكن أن نغفل عن دور الثقافة في التنمية، فهي تؤثر في الطريقة التي نفهم ونقدر بها قيمة الموارد الطبيعية وقيمتنا في نظر بعضنا البعض. وبالفعل، فمن هذا المنظور نفسه أيضا تقوم الأسرة بدور هام، لأنها هي الوسط الطبيعي لنقل القيم الأخلاقية والثقافية إلى كل فرد.

ولإنجاز التنمية الاجتماعية الحقيقية، ينبغي لكل فرد أن يكون جزءا من مجتمع صغير ثابت، ألا وهو الأسرة. وهذا أمر مهم لأننا نتعلم جميعنا القيم في هذا المجتمع الصغير، ونتعلم كيفية العيش في انسجام مع الآخرين. وإذا أصبح الفرد يفتقر في حياته إلى القيم التي يتعلمها بوصفه جزءا من الأسرة، يصبح عندئذ الكلام عن مشاركة كل فرد في التنمية الاجتماعية مجرد هراء. فالطفل الذي يفتقر إلى بيت يأويه معاق لأن الطفل يعاني كثيرا عندما ينشأ في بيئة ينعلم فيها الحب وأبوين طبيعيين يتقاسمان المسؤوليات.

ونظرا لانتهاؤ السنة المكرسة للأسرة، فمن المهم أن نواصل الكفاح من أجل الأسرة كأداة فعالة لتعزيز التنمية في عالمنا اليوم. ولا بد أن نُقر بأن السنوات التالية للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة تتيح فرصة لتعزيز التعاون بشأن قضايا الأسرة، وللقيام بعمل متضافر من أجل تعزيز السياسات والبرامج التي محورها الأسرة كجزء من نهج إنمائي متكامل وشامل. وإذا تجاهلنا هذا العمل، فإننا سنكون مجرد متشدين بالتنمية البشرية المستدامة.

ويجب أن يعترف واضعو السياسات بأن الأسرة تقوم بدور رئيسي في التنمية المستدامة، ولذلك يجب تعزيزها. وينبغي إيلاء الاهتمام بحقوق أفراد الأسرة وقدراتهم ومسؤولياتهم، بوصفها الطريق الضامنة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

ومنذ عام ١٩٧٢، والمجلس النسائي لجمعية التعاون التعليمي يسعى من خلال أنشطته، إلى تعزيز الأسرة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية. وستكتسب الأسرة مزيدا من القوة إذا تم تعليم الفتيات والنساء وتمكينهن على الوجه المطلوب وتلبية احتياجاتهن الإنسانية والفكرية الضرورية.

وعلى سبيل المثال، ووفقا للعادات العرفية السائدة في مناطق ريفية في إفريقيا، تنزوج الفتيات في سن مبكرة جدا، ويصبحن في معظم الحالات معيلات لأسرة. ولأن هؤلاء الفتيات يتركن الدراسة في سن مبكرة، فإنهن لا يملكن سوى القليل من المعارف والمهارات التي يحتاجنها لكسب العيش. ويساهم العمل التثقيفي الذي تضطلع به منظماتنا في هذه المناطق الريفية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بطرق عديدة في تعزيز الأسر الريفية.

وقد أصبحت الحاجة تمس إلى بناء أسر قوية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالنظر للضعف الذي اعترى الأسرة في السنوات الأخيرة. وعلى كل مسؤول عن وضع السياسات أن يضع في اعتباره الأسئلة التي تخدم الأسرة عند مناقشة السياسات أو تعديلها أو صياغة سياسات جديدة. وعلى سبيل المثال، يجب طرح أسئلة من قبيل "ما هي الكيفية التي تؤثر بها هذه السياسة في قدرة أفراد الأسرة على الاضطلاع بمسؤولياتهم؟" و "ما هي الكيفية التي تؤثر بها هذه السياسة أو تلك في استقرار الأسرة؟".

ووفقا للدراسات التي أجرتها ليندا، ج. وايت، من المرجح أكثر أن ينجح الطفل الذي ينشأ في أسرة مستقرة في إنهاء تعليمه، ويقل احتمال معاناته من الحرمان الاقتصادي، فضلا عن جنبة لفوائد أخرى. ويتبين من دراسة أخرى أن اشتراك الأم والأب في تربية الأطفال، مهم في تنشئة مواطنين يحترمون القانون. وخلص مايكل غوريان، من خلال البحوث التي أجراها في جامعتي بنسلفانيا وبرينستون، إلى أن العامل الأهم الوحيد في الحكم

على أن هذا الفتى أو ذلك سيدخل السجن في مرحلة لاحقة من حياته هو معرفة ما إذا كان له أب في البيت.

وفي الختام، نود أن نشجع الحكومات والمنظمات على إجراء دراسات تفصيلية أكثر لمواصلة قياس الفوائد والمساهمات الكثيرة التي يمكن أن تقدمها الأسر المستقرة للتنمية المستدامة. وستساعد هذه الدراسات أيضا على فضح السياسات المعتمدة سابقا التي لا تخدم مصلحة الأسرة، وبالتالي إبطاء وتيرة التنمية الاجتماعية التي نحن في أمس الحاجة إليها في مجتمعنا اليوم. وينبغي أيضا أن يبحث واضعو السياسات الفوائد التي تعود بها مختلف السياسات على رفاه الأسرة. ومما لا شك فيه، فإن الأهداف الإنمائية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تكون هي السبيل إلى كفالة أن يحظى رفاه الأسرة بالاهتمام اللازم في السياسات الإنمائية.